

"تقرير المراجع المستقل"

المحترمين

إلى السادة المساهمين
شركة الحاسوب للتجارة
(شركة مساهمة سعودية)
الرياض - المملكة العربية السعودية

الرأي:

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة الحاسوب للتجارة - شركة مساهمة سعودية ، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية بما في ذلك ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي:

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم (مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية) في تقريرنا هذا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. كما وفينا أيضاً بمتطلبات سلوك وأداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا في المراجعة.

أمور المراجعة الرئيسية:

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية القصوى عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، وإننا لا نقدم في هذه رأياً منفصلاً. فيما يلي وصفاً لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجتها:

الإجراءات المتخذة تجاه أمور المراجعة الرئيسية	أمور المراجعة الرئيسية
<p>قمنا بتنفيذ إجراءات المراجعة لتقييم الاعتراف بالإيرادات علي النحو التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> الحصول على فهم لعملية إثبات الإيرادات مع الأخذ في الاعتبار معايير المحاسبة ذات العلاقة وتقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير رقم (١٥) "الإيراد من العقود مع العملاء" الحصول على فهم لإجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بإثبات الإيرادات وفعاليتها التشغيلية، بما في ذلك إجراءات الرقابة الخاصة بمكافحة الغش للمجموعة. تنفيذ إجراءات مراجعة تحليلية للإيرادات، وذلك بمقارنة كميات المبيعات والأسعار للسنة الحالية بالسنة السابقة وتحديد ما إذا كان هناك أية اتجاهات أو تقلبات هامة تحتاج إلى فحص إضافي في ضوء فهمنا لظروف السوق الحالية. فحص على أساس العينة لمعاملات الإيرادات مع المستندات المؤيدة لها، وإجراءات القطع للتحقق من تسجيل الإيرادات في فتراتها الصحيحة. إختبار عينة من قيود اليومية العامة المرحلة إلى حسابات الإيرادات في سجلات الشركة لتحديد البنود غير العادية أو التسويات الجوهرية. تقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات العلاقة بالإيرادات التي قامت الإدارة بإدراجها في القوائم المالية للشركة. 	<p>تحقق الإيرادات:</p> <p>خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، بلغت إيرادات الشركة مبلغ ٢٢٠,٢٤١,٩٣١ ريال سعودي (عام ٢٠٢١م: مبلغ ٢٥٦,٤٥٦,٤٢٧ ريال سعودي).</p> <p>تعتبر الإيرادات أحد المؤشرات الجوهرية لقياس أداء الشركة وربحيته وقد تم اعتبار تحقق الإيرادات أمر مراجعة رئيسي وذلك لوجود مخاطر تجاوز الإدارة للضوابط الداخلية ولوجود مخاطر متصلة بأن يتم إثبات الإيرادات بأكثر من قيمتها الفعلية لزيادة الربحية حيث تركز الشركة على الإيرادات كمؤشر رئيسي لأدائها.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (٣-١٤) حول القوائم المالية بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بتحقيق الإيرادات والإيضاح رقم (٢٢) بخصوص الإفصاحات ذات العلاقة.</p>

المخزون:

تقييم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، بلغت القيمة الدفترية للمخزون ٥٠,٨١٥,١١٠ ريال سعودي (لعام ٢٠٢١م: مبلغ ٥٠,٢٢٦,٢٤٤ ريال سعودي).

يُدرج المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، ويتم تكوين مخصص، عند الضرورة، للمخزون المتقادم وبطئ الحركة. تحدد الإدارة مستوى تقادم المخزون من خلال النظر في طبيعته، وعمره الإنتاجي، وتوقعات المبيعات باستخدام الاتجاهات التاريخية وغيرها من العوامل النوعية. في تاريخ كل تقرير، يتم تخفيض تكلفة المخزون عندما يكون من المتوقع بيع المخزون بأقل من التكلفة.

تم اعتبار تقييم المخزون أمر مراجعة رئيسي بسبب الأحكام الجوهرية والإفتراضات الرئيسية التي تطبقها الإدارة عند تقييم مخصص المخزون المتقادم وبطئ الحركة وتقييم انخفاض المخزون على أساس تقييم صافي القيمة القابلة للتحقق.

يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (٣-٧) حول القوائم المالية بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بالمخزون والإيضاح رقم (١١) بخصوص الإفصاحات ذات العلاقة.

قمنا بتنفيذ إجراءات المراجعة لتقييم المخزون علي النحو التالي:

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية للإعتراف وقياس المخزون بما يتماشى مع متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة؛
- تقييم مدى ملائمة ومعقولية سياسة الشركة لمخصص المخزون المتقادم وبطئ الحركة من خلال إجراء إختبار بأثر رجعي، ومقارنة التقديرات والبيانات التاريخية وسجلات المخزون مع المخصص المكون للسنة الحالية وتقييم مدى صحه احتسابه وكفايته.
- حضور الجرد الفعلي للمخزون في مواقع مختارة لتحديد بنود المخزون المتقادمة أو التالفة أو بطينة الحركة؛
- اختيار عينه عشوائيه من بنود المخزون لمراجعته صافي القيمة القابلة للتحقق لتلك البنود من خلال النظر في المبيعات الفعلية بعد نهاية السنة والإفتراضات المستخدمة من قبل الإدارة للتحقق من تقدير قيمة المخزون بالتكلفة أو بصافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل؛
- تقييم مدى اكتمال وكفاية الإفصاحات ذات العلاقة بالمخزون الواردة في القوائم المالية للشركة.

المعلومات الأخرى المدرجة في تقرير الشركة السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة، لكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقريرنا حولها، والذي من المتوقع توفيره لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا. إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولن نبدي أي نوع من أنواع التأكيد عليها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، نقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، وعند قرائتها، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بصورة جوهرية مع القوائم المالية أو المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء مراجعتنا أو تظهر بطريقة أخرى أنها تحتوي على تحريفات جوهرية.

فيما لو استنتجنا، عند قراءة تقرير مجلس الإدارة أنها تحتوي على تحريفات جوهرية، فيجب علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة عن إعداد القوائم المالية:

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لغرض الاستمرارية وعن الإفصاح، عندما ينطبق ذلك، عن أمور تتعلق بالاستمرارية واستخدام غرض الاستمرارية كأساس في المحاسبة، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف أعمالها أو لا يوجد بديلاً واقعياً غير ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة هم المسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد جوهرياً إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهريّة في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الشركة على البقاء كشركة مستمرة. إذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإننا علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإننا مطالبون بتعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

لقد أبلغنا مجلس الإدارة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال قيامنا بإعمال المراجعة.

لقد زدنا أيضاً المكلفين بالحكومة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وبحسب مقتضى الحال إجراءات الوقاية ذات العلاقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحكومة، تلك الأمور التي كانت لها الأهمية القصوى عند مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، وبناءً على ذلك تُعد الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق التبعات السلبية لفعل ذلك فوائد المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

عن الخراشي وشركاه



عبدالله سليمان المسند
ترخيص رقم (٤٥٦)



الرياض في:

التاريخ: ٢٨ مارس ٢٠٢٣م

الموافق: ٠٦ رمضان ١٤٤٤هـ